



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10-11 سبتمبر/أيلول 2003

### اجتماع الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

حول موضوع "الترويج لنهج متكامل للتنمية الريفية في

البلدان النامية من أجل استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"

### تفاصيل إسهام الصندوق

أولا - معلومات أساسية عن اجتماع الجزء رفيع المستوى من دورة عام 2003

### للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

1 - في كل عام، يختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة موضوعا يركز عليه في اجتماع الجزء رفيع المستوى منه والذي يمتد لفترة ثلاثة أيام، ويعقد حسبما جرت العادة في بداية دورته الأساسية. ويعتبر اجتماع الجزء رفيع المستوى بمثابة منتدى دولي هام لمناقشة السياسات الخاصة بالقضايا الإنمائية الناشئة، وصياغة التوصيات السياسية للدول الأعضاء ولمنظومة الأمم المتحدة. في ديسمبر/كانون الأول 2002، اختار أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوع "الترويج لنهج متكامل للتنمية الريفية في البلدان النامية من أجل استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة" ليكون موضوع اجتماع الجزء رفيع المستوى من دورة عام 2003 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2 - منذ بداية العملية التحضيرية، حدد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمانة الأمم المتحدة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كواحد من وكالات الأمم المتحدة الرئيسية التي يجب دعوتها للمساعدة في صياغة المفهوم

وتتظيم الاجتماع، وتوفير المشورة السياساتية والخبرة التقنية خلال جميع مراحلها. وقد انبثقت هذه الدعوة للمساعدة والمساندة من إرث قدرة الصندوق على توفير مدخل معتبر في العملية على مستوى يفوق ما يمكن للأمانة أن تصل إليه بمواردها التقنية وخبرتها في الموضوع. وعلى الفور، اضطلع الصندوق بالمسؤوليات المنوطة بدور الوكالة الرائدة، وحظي اشتراكه الفعال والنشط والتزامه العميق بالتقدير والاعتراف من قبل كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمانة الأمم المتحدة.

3 - وفي هذه العملية، شاطر الصندوق خبراته المستندة إلى 25 سنة من العمليات الرامية إلى التنمية والحد من الفقر الريفي، والمبنية على النتائج والتوجهات السياساتية الرئيسية المنبثقة عن تقرير الفقر الريفي لعام 2001. ومن خلال توفير التوجيه السياساتي والخبرة التقنية لمنتهى عالمي يتناول مسألة الفقر الريفي، نجح الصندوق في دمج رسائله الرئيسية الخاصة بالتنمية الريفية في السياق الدولي للسياسات الإنمائية وفي التأثير على الجدل السياساتي حول التنمية الريفية المتكاملة وعلى نتائج اجتماع الجزء رفيع المستوى. كذلك فقد أحرز بعض التقدم أيضا في زيادة أثر مشاريعه من خلال إدماج الدروس الأساسية والنظرات المتبصرة المستفادة منها في الحوار السياساتي الدولي.

### ثانيا - مساهمة الصندوق في العملية التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتماع الجزء رفيع المستوى منه

4 - انعقد اجتماع الجزء رفيع المستوى في الفترة ما بين 30 يونيو/حزيران و2 يوليو/تموز في جنيف، سويسرا. وقد سبقه اجتماعان تحضيريان (أحدهما على المستوى الوزاري) في 24 مارس/آذار و30 أبريل/نيسان في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

5 - أسهم الصندوق بإسهاب في العملية التي أجراها المجلس بأسرها، بما في ذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بموضوع اجتماع الجزء رفيع المستوى. فقد جرت العادة على أن يوفر تقرير الأمين العام الإطار للمناقشات التي ستجرى من خلال لمحة عن الموضوع، والإدلاء بتوصيات يستعرضها المشاركون لاحقا.

6 - طلبت أمانة الأمم المتحدة من الصندوق إعداد مسودة أولية للوثيقة. وقد غدت الرسائل الأساسية التي انطوى عليها التقرير - ومفادها أن التنمية الريفية أمر لا مفر منه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن التنمية الزراعية والريفية بحاجة لمزيد من الإدماج في السياق العام للسياسات الإنمائية - المواضيع المحورية المشتركة في العديد من المناقشات مما له علاقة باجتماع الجزء رفيع المستوى والعملية التحضيرية له. (للحصول على التقرير الكامل راجع الموقع <http://www.un.org/esa/coordination/ecosoc/hl2003/Docs.htm>).

7 - سعى الاجتماع المنعقد في 24 مارس/آذار إلى الحصول على منظور من خارج منظومة الأمم المتحدة حول الموضوع من خلال عقد دورة لاستئارة الأفكار مع أكاديميين بارزين، وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. واشترك في هذا الاجتماع متحدثون عديدون لهم خبرة بنهج الصندوق للحد من الفقر الريفي. وأكد العديد منهم على الحاجة لإدخال تغييرات على البيئة السياساتية في البلدان الأعضاء، ولدعم دولي أكبر للتنمية الريفية. وقد

اعتبر وجود نهج متكامل يأخذ بالحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الريفية أمرا لا بد منه في هذا الصدد.

8 - كان الحضور في اجتماع 30 أبريل/نيسان أكبر مما كان متوقعا. وفي هذا الاجتماع ترأس رئيس الصندوق مناقشة لفريق من الخبراء حول تنسيق نظام الأمم المتحدة لتحقيق تنمية ريفية أكبر؛ وفي جلسة بعد الظهر، كان مشرفا على نقاش مائدة مستديرة على المستوى الوزاري حول دور الزراعة والتنمية الريفية في الحد من الجوع والفقر. وقد نظم الصندوق هذا الحدث الأخير مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد توصلت الاجتماعات كلها إلى توافق في الآراء حول أهمية التنمية الريفية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة إلى إعطاء الأولوية لمبادرات التنمية الريفية في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وقد شعر المشاركون بوضوح أن الموجة قد انقلبت أخيرا، وأنه وبعد تجاهل استمر على مدى العقد السابق، عاد الاعتراف من جديد بكون التنمية الريفية حجر الأساس للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

9 - وللتأكيد للحكومات على أهمية تمثيل بلدانها على أرفع المستويات، فقد نظم الصندوق غذائي عمل في مطلع يونيو/حزيران حضرهما حوالي 30 من السفراء/الممثلين الدائمين في روما. وقد اثبت هذان الاجتماعان كونهما قيمين لتبادل وجهات النظر ولتمكين الصندوق من ضمان تطرق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمور المثيرة للقلق المتعلقة بالمياه وإيجاد آلية للرصد.

10 - عقد اجتماع الجزء رفيع المستوى في الفترة ما بين 30 يونيو/حزيران و2 يوليو/تموز في جنيف باعتباره افتتاح لورة عام 2003 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان الحضور الوزاري والحكومي رفيع المستوى كبيرا وقويا. علاوة على ذلك، فقد اشترك في المداورات بفعالية عدد من الرؤساء التنفيذيين لصناديق، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة مما أكد على أهمية الحوار بين المشاركين. وقد تعزز الزخم السياسي المكتسب خلال العملية التحضيرية خلال اجتماع الجزء رفيع المستوى نفسه. فقد غدت مناقشات الموائد المستديرة على المستوى الوزاري الخاصة بالمواضيع ذات العلاقة بالتنمية الريفية جدلا حيا المقصود به الدفع بالسياسات لمساندة المناطق الريفية وسكانها. وخلال هذا الاجتماع رفيع المستوى أطلق الصندوق كتابه: *ما تراه العين، صور للفقر الريفي*، ونظم معرضا للصور حول الموضوع نفسه. حضر إطلاق الكتاب والمعرض حوالي 200 مندوب وأدلى العديد منهم بمعلومات ارتجاعية إيجابية حول مدى وصول الصندوق وجهوده لاستقطاب التأييد.

11 - كان الصندوق جيد التمثيل في اجتماع الجزء رفيع المستوى، ولعب دورا نشطا في جميع المنتديات ذات الصلة بحيث شارك الآخرين في خبراته البارزة مؤكدا رسائله وتوصياته السياساتية. وقد ترأس رئيس الصندوق مع البنك الدولي نقاش مائدة مستديرة حول "الشراكات العالمية لتحقيق التنمية الريفية"، كما ترأس مع رئيس مجموعة السبعة والسبعين فطور مائدة مستديرة على المستوى الوزاري حول "الوصول إلى الأسواق لتحقيق التنمية الريفية".

12 - في كلمته الافتتاحية لاجتماع الجزء رفيع المستوى، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، على الطرق العديدة التي تترابط من خلالها التنمية الريفية والتجارة والمساعدات الإنمائية الرسمية والسياسات المحلية السليمة (أنظر الملحق الثاني). وقد ركز على أهمية الترويج لحيازة آمنة للأراضي وإدارة الموارد الطبيعية عند تصميم وتنفيذ

مشروعات التنمية الريفية. ودعا إلى تركيز أكبر على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة (وبخاصة النساء) والسكان الأصليين، والمربين، والحرفيين، والصيادين وغيرهم الذين نادرا ما يلتفت صراعهم في المناطق النامية انتباه العالم". واختتم السيد أنان كلمته بقوله إن النمو الاقتصادي واستئصال الفقر "لا يمكن أن يحدثا إلا بوجود التزام حقيقي بإعادة التنمية الريفية لتشكل محور برنامج العمل الإنمائي".

13 - وعلى مدى ثلاثة أيام من الاجتماع، تم التعبير عن دعم قوي لدور أكبر للتنمية الزراعية والريفية في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الجهات المانحة. وساد اتفاق واسع على الحاجة لاستثمارات أكبر في المناطق الريفية إذا ما أردنا الوصول بالحد من الفقر إلى مستويات ملائمة. ويمثل ذلك في الأهمية الحاجة لإحراز تقدم في المفاوضات التجارية القادمة الخاصة بوصول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق. كذلك كانت المواضيع المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والحصول على الأراضي والمياه، ودور المرأة في الزراعة، والحاجة إلى تنمية البنى الأساسية من المواضيع التي تم التأكيد عليها مرارا وتكرارا.

### ثالثا - نتائج اجتماع الجزء رفيع المستوى

14 - في الإعلان الوزاري الذي تبناه اجتماع الجزء رفيع المستوى (أنظر الملحق الأول)، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء حول المعتقدات الرئيسية لنهج متكامل في التنمية الريفية. وقد وضعت الوثيقة الخطوط الرئيسية للعناصر الأساسية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الريفية، واعترفت بالمسؤوليات الوطنية والدولية لتحقيق أهداف التنمية الريفية. والإعلان فريد من نوعه لكونه يقوم بتجميع وإمماج المظاهر المختلفة للتنمية الريفية في وثيقة شاملة واحدة.

15 - ويضم الإعلان الوزاري بندا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان بحلول العام 2005. وستضمن هذه المتابعة التركيز المستمر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التنمية الريفية، كما ستسمح بتطوير أكبر للتوصيات السياسية الرئيسية.

16 - وبعبارة موجزة، فقد وفر اجتماع الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة ممتازة للتأكيد على الدور المركزي للتنمية الريفية والزراعية في الحد من الفقر، والترويج للنمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. والإعلان الوزاري على وجه الخصوص شاهد على توافق الآراء المنبثق مجددا والخاص بأهمية التنمية الريفية للوصول إلى هذه الأهداف.

United Nations

E/2003/L.9\*



## Economic and Social Council

Distr.: Limited  
3 July 2003

Original: English

---

**Substantive session of 2003**

Geneva, 30 June-25 July 2003

Item 2 of the provisional agenda\*\*

**Promoting an integrated approach to rural development in developing countries for poverty eradication and sustainable development**

### **Draft ministerial declaration of the high-level segment submitted by the President of the Council on the basis of informal consultations**

1. We, the Ministers and Heads of Delegations participating in the high-level segment of the substantive session of 2003 of the Economic and Social Council, held from 30 June to 2 July 2003:

(a) Having considered the theme "Promoting an integrated approach to rural development in developing countries for poverty eradication and sustainable development", the report of the Secretary-General on the subject<sup>1</sup> and the contribution of all the participants, including civil society, in the preparatory process of the high-level segment, held on 24 March and 30 April 2003;

(b) Recalling the Millennium Declaration and the outcomes of the major United Nations conferences, summits and relevant special sessions of the United Nations General Assembly, including the Fourth World Conference on Women, held in Beijing in 1995, as well as the World Food Summit, held in Rome in 1996, and their five-year reviews, the International Conference on Financing for Development, held in Monterrey, Mexico, in 2002, and the World Summit on Sustainable Development, held in Johannesburg, South Africa, in 2002;

(c) Taking note of the fact that rural areas of developing countries are home to three quarters of the world's poor and that insufficient progress has been made in recent years in addressing the issues of poverty, hunger and malnutrition;

(d) Recalling the commitment to achieve the internationally agreed development goals, including those contained in the Millennium Declaration;

---

\* Reissued for technical reasons.

\*\* E/2003/100.



E/2003/L.9

(e) Recalling also General Assembly resolution 57/270 B of 20 December 2002, entitled "Integrated and coordinated implementation of and follow-up to the outcomes of the major United Nations conferences and summits in the economic and social fields";

Have adopted the following declaration.

2. We are convinced that eradication of rural poverty and hunger is crucial for the achievement of the internationally agreed development goals, including those contained in the Millennium Declaration. Rural development should be an integral part of national and international development policies, including bilateral donor response strategies and the activities and programmes of the United Nations system.

3. We express our serious concern regarding the famine facing millions of people, especially in Africa. Recognizing that food security is a global concern, we are committed to respond to the internationally recognized emergency food aid needs and to improve famine prevention mechanisms and long-term food security.

4. Rural development should be pursued through an integrated approach, encompassing the economic, social and environmental dimensions, taking into account the gender perspective and consisting of mutually reinforcing policies and programmes. This approach should be balanced, targeted, situation specific, locally owned, include local synergies and initiatives and be responsive to the needs of rural populations.

5. Rural development is the responsibility of each country and is predicated on an enabling national environment. An enabling international economic environment is important to support effective national development efforts, including rural development efforts. An enabling environment combines effective and coherent policies, good governance and accountable institutions at national and international levels as well as the promotion of gender equality and the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms, including the right to development. Robust, broad-based and equitable economic growth as well as human resource development are needed to fight rural poverty.

6. In this regard, despite serious efforts to achieve progress, important issues in the implementation of the Doha Ministerial Declaration of the World Trade Organization, adopted at Doha on 20 November 2001,<sup>2</sup> are still outstanding, in particular regarding the commitments under the said declaration for, inter alia, comprehensive negotiations aimed at substantial improvements in market access. In the agricultural sector, without prejudging the outcome of negotiations, reductions of, with a view to phasing out, all forms of export subsidies, substantial reduction in trade-distorting domestic support and enhanced market access is needed. We recall that special and differential treatment for developing countries shall be an integral part of all elements of the negotiations and shall be embodied in the schedules of concessions and commitments and as appropriate in the rules and disciplines to be negotiated, so as to be operationally effective and to enable developing countries to effectively take account of their development needs, including food security and rural development. We take note of the non-trade concerns reflected in the negotiating proposals submitted by members and confirm that non-trade concerns will be taken into account in the negotiations, as provided for in the Agreement of Agriculture.



7. As for non-agricultural products, we call for reduction or, as appropriate, removal of non-tariff barriers, tariff peaks, high tariffs and tariff escalation to enhance market access, in particular for products of export interest to developing countries.

8. These matters must be urgently addressed by members of the World Trade Organization in order to ensure full implementation of the Doha Ministerial Declaration, including regarding implementation issues and special and differential treatment, and to make a success of the Ministerial Conference of the World Trade Organization to be held in Cancun, Mexico, in September 2003.

9. We invite members of the World Trade Organization to implement the commitments regarding trade-related technical assistance and capacity-building for developing countries, in particular the least developed countries, so that they can benefit from liberalized trade opportunities and adopt measures to reduce supply-side constraints, including by improving productivity and product diversification and enhancing competitiveness and community-based entrepreneurial capacity. We urge them to facilitate the accession of developing countries to the Organization, in particular the least developed countries and countries with economies in transition, taking into account the individual level of development of each country that applies for membership. In this regard, we welcome the recent agreement of the Organization to facilitate the accession of the least developed countries.

10. We recognize the vulnerability of the commodity-dependent developing countries, in particular the low-income countries, to market fluctuations and stress the need to support their efforts for the diversification of exports as a means of increasing export earnings and improving terms of trade and to address the impact of the instability of commodity prices. In this context, it is very important to empower commodity producers in developing countries to insure themselves against risk. We underscore the need for reforming the existing facilities to respond to the needs of the rural poor.

11. We urge developed countries that have not done so to make concrete efforts towards the target of 0.7 per cent of gross national product as official development assistance to developing countries and 0.15 to 0.20 per cent of gross national product of developed countries to least developed countries, as reconfirmed at the Third United Nations Conference on Least Developed Countries, and we encourage developing countries to build on progress achieved in ensuring that official development assistance is used effectively to help achieve development goals and targets. We acknowledge the efforts of all donors, commend those donors whose official development assistance contributions exceed, reach or are increasing towards the targets, and underline the importance of undertaking to examine the means and time frames for achieving the targets and goals.

12. Food security, rural and agricultural development must be adequately addressed in the context of national development and poverty eradication as well as in multilateral and bilateral donor response strategies. To that end, we deem it necessary to increase productive investment in rural and agricultural development to achieve lasting food security. We take note with satisfaction of the undertakings made by the members of the Group of Eight, as contained in the Action Plan against Famine, especially in Africa, adopted in Evian, France, on 3 June 2003, to work towards reversing the decline of official development assistance to agriculture and increasing trade opportunities for developing countries.

E/2003/L.9

---

13. External debt relief can play a key role in liberating resources that can then be directed towards activities consistent with attaining sustainable growth and development, and therefore, debt relief measures should, where appropriate, be pursued vigorously and expeditiously, including within the Paris and London Clubs and other relevant forums. Noting the importance of re-establishing financial viability for those developing countries facing unsustainable debt burdens, we welcome initiatives that have been undertaken to reduce outstanding indebtedness and invite further national and international measures in that regard, including, as appropriate, debt cancellation and other arrangements.

14. We are committed to empowering poor women and men to play a full and effective role in their development by enabling them to have a larger voice in decision-making processes, including: resource allocation; promoting mechanisms, including the self-organization of poor people, to influence the market and public policies; and ensuring that poor rural people and their organizations have the opportunity to participate fully in the design, development and implementation of rural development strategies and programmes.

15. We are also committed to the empowerment of rural women at all levels and in all aspects of rural development, including agriculture, nutrition and food security, and to ensuring that the work of women is recognized and valued. We will ensure women's equal access to land, property, adequate housing, economic opportunity, credit, education, skills training and health care, economic welfare, the right to inheritance and the right to contractual agreements, as well as empowerment through full participation in decision-making at all levels.

16. We call for greater access to financial services and labour markets for the rural poor, in particular women, indigenous people and vulnerable groups, and to this end we undertake to simplify existing mechanisms and to facilitate the establishment and strengthening of rural financial institutions, including micro-credit, savings and insurance facilities and cooperative ventures for rural development, as well as the development of professional associations and micro, small and medium-sized enterprises.

17. We resolve to promote broad-based economic growth in developing countries and countries with economies in transition by strengthening sustainable agricultural and food policies, improving agricultural productivity, including for basic food commodities, and fostering non-farm rural economic activities.

18. We further resolve to enhance the livelihood of the rural poor by aiming to ensure that they have access to adequate quantities of safe and nutritious food and by creating productive and remunerative on- and off-farm employment opportunities, including through the diversification of the rural economy and employment-generating strategies. In this regard, we will encourage South-South cooperation, including the sharing of experiences and best practices.

19. We reaffirm that sustainable agriculture and rural development are essential to the implementation of an integrated approach to food security and safety in an environmentally sustainable way. We recognize the important role of rural populations in sustainably managing natural resources, including biodiversity, and in combating desertification and land degradation. We pledge to promote environmentally sound and sustainable natural resources management, including the implementation of integrated land management, sustainable forest management



programmes and water-use plans and the use of traditional and indigenous knowledge and practices as well as modern technologies of sustainable resource use and management. We also acknowledge the need, subject to national legislation, to implement actions at all levels to recognize the rights of local and indigenous communities that are holders of traditional knowledge, innovations and practices and, with the approval and involvement of the holders of such knowledge, innovations and practices, to develop and implement benefit-sharing mechanisms on mutually agreed terms for their use.

20. We commit ourselves to strengthening the implementation of the United Nations Convention to Combat Desertification in Those Countries Experiencing Serious Drought and/or Desertification, particularly in Africa and to addressing the causes of desertification and land degradation, in order to maintain and restore land, as well as poverty resulting from land degradation.

21. We recognize the key role of alternative development strategies for sustainable development of the rural areas affected by the illicit cultivation of narcotic plants and call for the promotion of such strategies.

22. We call for concrete steps at both the national and international levels to mobilize public and private investment as well as to enhance access to credit for the development of the physical rural infrastructure in order to enhance productivity and improve access to markets and information.

23. We recognize that research and its effective application are crucial for the development and implementation of appropriate new technologies that are pro-poor and raise on- and off-farm productivity. To that end, we underline the need for measures to increase investment in agricultural research, including modern technologies, natural resources management and capacity-building. We also call for measures to enhance and expand access to information and communication technologies in the rural areas of developing countries and countries with economies in transition.

24. We recognize the crucial importance of enhanced access of the rural poor, women and men, to productive assets, in particular land and water, and stress that priority attention should be given to the adoption of policies and the implementation of laws that guarantee well-defined and enforceable land- and water-use rights and promote legal security of tenure, recognizing the existence of different national laws and/or systems of land access and tenure.

25. We also call for enhanced access to social services for poor people in rural and remote areas. We are committed to improving access to quality education for the rural poor, especially the girl child, through increased investment and full utilization of modern techniques and technologies, including the establishment of remote education systems.

26. We recognize the critical link between HIV/AIDS, malaria, tuberculosis, cholera, typhus and other serious diseases and rural development, as well as their negative impact on the agricultural sector. We also recognize the importance of health, including reproductive health, to: rural development and the eradication of poverty; reducing infant, child and maternal mortality; combating HIV/AIDS; and promoting equality and empowerment among the rural poor, especially women.



E/2003/L.9

27. We emphasize that full implementation of the Doha Declaration on the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights and public health, adopted by the World Trade Organization at Doha on 20 November 2001,<sup>3</sup> including its paragraph 6, is important for tackling public health problems, especially those resulting from HIV/AIDS, tuberculosis, malaria and other epidemics.

28. We are deeply concerned about the devastating impact of the global HIV/AIDS epidemic, which undermines efforts to eradicate poverty. We recognize that HIV/AIDS has serious debilitating consequences for societies, particularly in Africa. We are therefore committed to the mainstreaming of HIV/AIDS concerns into rural development planning, including poverty eradication and food security strategies and multisectoral development activities covering economic and social aspects, taking into account the particular situation of rural women.

29. Bearing in mind that the majority of indigenous people live in rural areas, we recognize the need to implement policies and programmes to eradicate poverty and achieve sustainable development that are focused on them, taking into account their traditional knowledge and their special relationship with the land.

30. We reaffirm the goal of expanding access to safe drinking water and basic sanitation, particularly in the rural areas of developing countries and countries with economies in transition, and express our resolve to the expeditious realization of that goal, in accordance with the commitments contained in the United Nations Millennium Declaration and the Johannesburg Plan of Implementation of the World Summit on Sustainable Development.<sup>4</sup>

31. We also reaffirm the need to improve access to reliable, affordable, economically viable, socially acceptable and environmentally sound energy services and resources, taking into account national specificities and circumstances, through various means, such as enhanced rural electrification and decentralized energy systems, increased use of renewables, cleaner liquid and gaseous fuels and enhanced energy efficiency, as well as by intensifying regional and international cooperation in support of national efforts, including through capacity-building, financial and technological assistance and innovative financing mechanisms, including at the micro- and meso-levels, recognizing the specific factors for providing access to the poor.

32. We undertake to promote rural-urban linkages by developing and strengthening a system of intermediate-size secondary and tertiary towns to stimulate rural development, as well as to minimize the negative impacts of rural-urban migration. At the same time, we will encourage programmes and policies designed to strengthen rural service centre and small town systems, including strengthening institutions and mechanisms for local or regional planning.

33. We are committed to responding effectively to Africa's special needs for achieving sustainable development and to lending our full support to the development and implementation of national policies and programmes for rural development in Africa. To this end, we reiterate our support for the priorities of the New Partnership for Africa's Development and the call to channel financial, technical and other types of resources towards the priorities of the New Partnership, in particular infrastructural development, health services, education, water and agriculture. We underline the importance of implementing the initiatives contained

in the New Partnership, in particular those designed to enhance market access and the diversification of production in African economies, which are vulnerable because of their dependence on primary production and natural resources-based sectors.

34. We recognize the special needs of the least developed countries and reaffirm our commitment to the implementation of outcomes of the Third United Nations Conference on Least Developed Countries, in particular the elements related to rural development, enhanced market access and provision for enhanced technical assistance and support for capacity-building.

35. Recognizing also the special challenges in rural development faced by small island developing States, we reaffirm our commitment to the implementation of the Programme of Action for the Sustainable Development of Small Island Developing States and emphasize in this regard the importance of the international meeting to be held in Mauritius in 2004. Noting also that the geographical situation of the landlocked developing countries is an added constraint on their efforts to promote rural development, we call for the implementation of specific actions related to the particular needs of those countries.

36. We underline the importance of partnerships at the national and international levels to foster collaboration among actors in different sectors. At the national and local levels, we will encourage local authorities, civil society, the private sector and local communities to launch partnerships that support and promote rural development. At the international level, we will facilitate and nurture alliances of Governments, donors, non-governmental organizations, civil society organizations and the private sector for the promotion of integrated rural development.

37. We welcome the work of the organizations of the United Nations system in eradicating rural poverty and promoting rural development and urge them to ensure that measures are implemented to simplify, harmonize and integrate assessment procedures and programming so as to reduce transaction costs and avoid additional procedural requirements for programme countries and enhance support for their efforts to achieve the internationally agreed development goals, especially those contained in the Millennium Declaration. We emphasize that national and international poverty reduction strategies should target rural areas and households more systematically by integrating poverty eradication and food security as well as environmental objectives more firmly in poverty reduction strategy papers, where they exist, as well as in common country assessments and the United Nations Development Assistance Framework. We urge the international and regional financial institutions to enhance their support for rural poverty eradication and rural development in developing countries and countries with economies in transition.

38. We commit ourselves to the implementation of the present declaration and call upon civil society, the organizations of the United Nations system and other relevant actors and organizations to lend their full support to the realization of the objectives of integrated rural development for poverty eradication and sustainable development. We agree to review progress or lack thereof in the implementation of the present declaration at the substantive session of the Economic and Social Council in 2005.



E/2003/L.9

---

*Notes*

- <sup>1</sup> E/2003/51.
- <sup>2</sup> WT/MIN (01)/DEC/1.
- <sup>3</sup> WT/MIN (01)/DEC/2.
- <sup>4</sup> *Report of the World Summit on Sustainable Development, Johannesburg, South Africa, 26 August-4 September 2002* (United Nations publication, Sales No. E.03.II.A.1 and corrigendum), chap. I, resolution 2, annex.

30/06/2003

**Press Release**  
**SG/SM/8767**  
**ECOSOC/6055**

---

**SECRETARY-GENERAL URGES GLOBAL ACTION ON RURAL DEVELOPMENT,**  
**IN ADDRESS TO ECOSOC HIGH-LEVEL SEGMENT**

GENEVA, 30 June (UN Information Service) -- The following is the address given Monday morning, 30 June, by United Nations Secretary-General Kofi Annan to the opening meeting of the 2003 substantive session of the Economic and Social Council, in Room XIX of the Palais des Nations:

It may not be true that "a rising tide lifts all boats". But it is certainly true that, in bad weather, the weakest boats are the most vulnerable.

It is, therefore, bad news for developing countries that, contrary to expectations, the world economy has yet to recover from its slowdown in 2001, which was its largest setback in a decade. More than 30 developing countries have actually seen their per capita income drop in each of the past two years, and few can now expect to enjoy adequate growth again before the end of 2004.

Moreover, the risk of deflation, the spread of disease, rising unemployment in some countries, overcapacity in several sectors, and lingering geopolitical concerns are combining to undermine confidence, hinder investment and, as ever, make the lives of the poor that much bleaker.

In the face of these threats, our immediate, overriding task must be to stimulate economic growth. But over the long term, combating poverty and achieving the Millennium Development Goals (MDGs) require more than that. We cannot afford to lose sight of the agenda, universally agreed at Doha, Monterrey and Johannesburg, to tackle more fundamental development challenges.

Those conferences defined a new global partnership for development. They have given us clear strategies for bringing real vigour to the development process and for deploying resources — domestic and foreign, human and financial, existing and new -- where they can have the greatest impact. The challenge now is not to decide what to do, but rather, simply, to do it.

But if major strides have been made towards linking financing and development, much remains to be done to make it easier for poor countries to improve their situation through trade.

The programme agreed to in Doha is more than just another round of trade negotiations. It aims to eliminate the unfair competition faced by farmers and producers in poor countries, and to open developed-country markets to developing-country goods — especially agricultural products. It seeks to give poor people better access to life-saving medicines, while preserving the incentives for medical research. In the broadest sense, it could provide a powerful engine of growth, thus, facilitating the attainment of the Millennium Development Goals.



الملحق الثاني

This is a reasonable, achievable set of goals. Yet, success is by no means assured. There are only 10 weeks left before the ministerial meeting in Cancún. Key deadlines have been missed. The time has come for all parties to show more flexibility, and give priority to the global interest. It is not too late to avoid a setback for economic development.

Of course, even a successful outcome on trade will not mean that developing countries can manage without aid and debt relief. This is especially true of the least developed countries.

Galvanizing development and seizing new trading opportunities depends on technologies, transport, capital, and much else. Developed countries and aid agencies can make an important contribution here, not by doing the heavy lifting -- that is the responsibility of developing countries themselves -- but by helping to build the infrastructure, develop the human resource base and adopt sound policies. For poor countries to achieve "take-off", two doors must open: the door to markets in the developed world, and the door in developing countries that internal barriers too often keep closed, stifling the entrepreneurial energies of their people.

Fortunately, the long and troubling decline in aid appears to have been halted. But aid flows are still at the mercy of recession and spending cuts in some key Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) economies. Moreover, even if the commitments made in Monterrey were to be fulfilled, we will still be far short of what is required for us to meet the Development Goals, \$100 billion per year is what is required. Some very promising proposals -- such as the one put forward by the Chancellor of the United Kingdom, Gordon Brown, the International Finance Facility -- is an encouraging proposal, and I think that it has the possibility of improving the quantity and the quality of the assistance. I urge all donors to keep an open mind and, again, to act on the basis of the interests that are shared by all.

If there is one place where all these concerns come together; where the needs are greatest and the suffering most acute; and which can be called the locus of global poverty, it is the world's rural areas.

Rural development is rightly the theme of this high-level segment. In those rural areas live three quarters of the world's poorest people -- defined as those living on \$1 or less per day. Some 900 million such people draw their meagre livelihoods from agriculture and other rural activities.

They are on the frontlines of drought, desertification, and environmental degradation.

They are the farmers -- women, above all -- whose hard labour is undermined by protectionism, meagre infrastructure and, increasingly, the spread of AIDS.

They are the indigenous peoples, herders, artisans, fisherfolk and others, whose struggles in isolated areas all too seldom capture world attention.

Address the needs of these men, women and children, and we will have real hope of achieving the MDGs. Empower these resourceful and resilient individuals, and they will show us how to fight poverty and hunger.

Rural development entails more investment in agricultural research and in developing higher yield crops adapted to local conditions. And it requires efficient water management, resulting in "more crop per drop".



الملحق الثاني

It involves increasing non-farm income and employment, so that the rural poor are less vulnerable to crop failures and other calamities.

It means secure land tenure and, in some places, land reform.

It means a new green revolution: more productive farming, more sustainably pursued.

It means focusing on the least developed countries, in accordance with the Brussels Plan of Action, whose progress you will be reviewing for the first time here.

And as I have already stressed, it will require developed countries to allow agricultural products from developing countries to reach their markets, unimpeded by direct or disguised barriers such as subsidies.

All this can happen only with a real commitment to bring rural development back to the centre of the development agenda. After a sharp decline in support for agriculture and rural development over the past decade, we are now beginning to realize, once again, that they are central to the entire development agenda. Nowhere will our commitment be put to the test more than in Africa, where food insecurity and AIDS are working in vicious tandem to thwart the continent's rural development.

As a central United Nations body for development policy and policy coherence, the Economic and Social Council must ensure that the United Nations system brings all its capacities to bear on these challenges — in integrated fashion, and working in concert with the full range of partners.

With that aim in view, I wish you all possible success in your deliberations.